إدماج الهند في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والعلاقات الصينية- الأمريكية

أ/ بدروني فاطمة



امتنع قادة الهند طوال 40 سنة عن توقيع معاهدة عدم الانتشار النووي التي تحظر على الدول غير النووية حيازة السلاح النووي، وتدعو الدول النووية المسلحة إلى نزع سلاحها، ولقاء هذا تنظم المعاهدة الاستفادة السلمية من الطاقة الذرية وتحول دون تسخير التكنولوجيا في خدمة التسلح، وفي 29 نوفمبر2009 أعلن الرئيس الهندي مانموهان سينغ رغبة بلاده في توقيع معاهدة عدم الانتشار من غير التخلي عن صفتها دولة نووية.

ويترتب على قبول الهند في المعاهدة وهي دولة حائزة السلاح تعديل المعاهدة أو بعض بنودها، فإحدى المواد تعرّف الدولة النووية بتلك التي سبقت صناعتها السلاح وتفجيره قبل الأول من يناير 1967، فعلى أعضاء المعاهدة والحال هذه الموازنة بين الالتزام بنصوصها وبين ضم الهند وثقلها إلى مكافحة الانتشار، وعلى واشنطن في المرتبة الأولى حسم موقفها من تعديل المعاهدة وهي إلى اليوم تعارض مثل هذا التعديل، واستمرار معارضتها التقليدية يضر بتقوية روابطها بالهند في وقت تترسخ فيه المصالح الأميركية في جنوب آسيا وتتعاظم المخاوف من الصين.

لمحة عن برنامج الهند النووي:

بدأت الهند الاهتمام بالطاقة النووية منذ فترة ما قبل الاستقلال بفضل جهود الدكتور هومي بهابها Homi Bhabha عالم الفيزياء الذي تخرّج من جامعة كامبريدج وجعل من المعهد الانطلاقة لبدء وتشكيل برنامج نووي للهند، وترأس البرنامج النووي بدعم من نهرو رئيس وزراء الهند آنذاك لوضع الهند على أرضية صلبة بخطة طموحة ومدهشة، والذين

عرفوا هذا الرجل من أصدقائه الغربيين يعلمون أنه كان يريد الإبقاء على الخيارات النووية مفتوحة.(1)

لم تتطور تكنولوجيا الهند النووية داخليا ولكن جرى استيرادها من الولايات المتحدة وحلفائها، فقد قدمت الولايات المتحدة المساعدات للدول غير النووية من أجل تطوير قدرات نووية سلمية في إطار برنامج "الذرة من أجل السلام" الذي أطلقه الرئيس الأمريكي إيزنهاور، ففي عام 1951 وقعّت الهند مع فرنسا اتفاقية تعاون نووي نصّت على القيام بتدريب العلماء الهنود وتبادل الزيارات، وقامت الولايات المتحدة بداية من عام 1955 بتدريب العلماء النوويين الأجانب والمهندسين لكنها أعادت تصنيف آلاف التقارير حول معالجة البلوتونيوم والمعلومات النووية ذات الصلة. وفي نفس العام قامت لجنة أمريكية للطاقة الذرية بزيارة الهند بهدف ترقية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية،(2) ونجح رئيس الوزراء جواهر لال نيهرو في إقناع المجتمع الدولي من أجل انتخاب هومي بهابها رئيساً لأول مؤتمر للأمم المتحدة حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الذي عقد في جنيف في شهري يوليو وأغسطس 1955، وقد سهل المؤتمر تدفق المساعدات الأمريكية والكندية والبريطانية على برنامج الهند النووي في منتصف الخمسينيات.(3)

وحصل بهابها عام 1955 من كندا على مفاعل أبحاث من النوع الذي يستخدم فيه الماء الثقيل الذي يحرق اليورانيوم الطبيعي وينتج عنه البلوتونيوم بقوة 40 ميغاواط، وبعدها قامت واشنطن بتزويد المفاعل بقيمة 21 طن من الماء الثقيل وأصبح المفاعل يعرف بسايروس CIRUS (Canadian-Indian Reactor, U.S.)، وقد شكل امتلاك مفاعل سايروس نقطة انعطاف في طموحات الهند النووية حيث كان تصميم ذلك المفاعل مثاليا لإنتاج البلوتونيوم العسكري المستعمل في أول تفجير نووي هندي عام 1974، وشكل التصميم النموذجي لمفاعل أبحاث قوي آخر لإنتاج البلوتونيوم والمسؤول تقريباً عن إنتاج نصف البلوتونيوم العسكري في المخزونات الهندية، ورغم أن التعاون الأمريكي فيما يتعلق بمفاعل سايروس كان منحة على أساس تفاهم بأنه سوف يستعمل للأغراض السلمية غير أنه لم تكن هناك ضمانات دولية للتحقق من استعمال التكنولوجيا المستوردة.

وبعد التجربة النووية الهندية "السلمية" عام 1974 أسست الولايات المتحدة ودول أخرى مجموعة الموردين النوويين (NSG)

Nuclear Supplier Group بهدف منع تصدير التكنولوجيا النووية والمزدوجة وتحويلها إلى البرامج العسكرية لدول أخرى، نتيجة لذلك توقفت الصادرات النووية للهند لما يزيد عن الثلاثين عاما، ورغم ذلك لم توقف نيودلهي برامجها النووية.

ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي الحليف التقليدي للهند وبروز الصين كقوة صاعدة والمشاكل التي شهدها الاقتصاد الهندي جراء اعتماده على اقتصاد اشتراكي موجه طيلة الفترة السابقة اتجهت الهند نحو تأكيد ذاتها على المسرح الدولي من خلال جهودها لإصلاح اقتصادها عام 1991 وإقامة علاقات صداقة مع الولايات المتحدة، وجاءت التجارب النووية الهندية لعام 1998 على خلفية استعراض قوتها رغم إحداثها عاصفة أخرى من التنديدات الدولية، وبدأت الولايات المتحدة والصين البحث عن طرق أخرى للتعاون مع الهند كقوة نووية بحكم الأمر الواقع.

لم توقع الهند معاهدة عدم الانتشار النووي ولم تكن أبداً طرفا فيها كدولة نووية،(4) ولكن على افتراض أنه يمكن تطبيق متطلبات نزع السلاح النووي على الدول النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار على الهند كذلك فإن مشروعية هذا المطلب سوف تكون على المحك باعتبار عدم تطبيقها في الواقع حتى على الدول النووية الخمس المعترف بها بموجب المعاهدة، ورغم اعتراف العديد من الباحثين بأن جانب نزع السلاح من المعاهدة قد مات موتاً بطيئاً خلال العقود الثلاثة منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ فقد دفعت الدول النووية "التفاوض بحسن نية" وفي "أقرب الآجال" لنزع السلاح على نحو متقطع، لكن هذا الموقف في الواقع هو الذي دفع الهند لرفض التوقيع على معاهدة عدم الانتشار، وقد صرح رئيس وزرائها أتال بيهاري فاجباي: "بأنها معاهدة تقوم على التمييز ولم تخدم هدف عدم الانتشار، وأعطت الحق لخمس دول في الانتشار العمودي بغض النظر عن الخيار العالمي ضد الوجود الحقيقي للأسلحة النووية".(5)

لقد أضعفت التجارب النووية الهندية عام 1974 معاهدة عدم الانتشار من خلال تحطيم أي احتمال تحقيق عالميتها بسبب رفض تعريفها للأدوار والمسؤوليات، حيث لم يكن للهند دور في الانتشار النووي ولكنها ببساطة عبرت عن رفضها لإطار توزيع القوة العالمي الذي خلق التمييز بين الدول النووية والدول غير النووية ضمن إطار المعاهدة،

وأكدت الهند على نفس المكانة التي تتمتع بها القوى النووية وخصوصاً رغبتها في مواصلة عملية نزع سلاح في إطار إقليمي ودولي معاً.[6]

التجارب النووية الهندية ماي 1998 بين الموقفين الصيني والأمريكي:

لا يتمثل التأثير الحقيقي للتجارب النووية الهندية عام 1998 في إبراز قدرات الهند التقنية باعتبار بطء سير عملية بناء البرنامج النووي بقدر ما يكمن في توقيت قرارها السياسي المرتبط بالتجارب، ومهما كانت التفسيرات فقد بقيت الضوابط التقنية على الانتشار ثابتة رغم تغير ميزان القوى العالمي، وهكذا أثبتت الجهود الدولية لعدم الانتشار منذ 1974 الهادفة لردع الهند عن مواصلة برنامجها النووي عدم فعاليتها، وأبرزت مرة أخرى عجز نظام عدم الانتشار النووي عن تقديم حوافز كافية لمشاركة الدول النووية بحكم الأمر الواقع فيه مثل الهند.

فرضت طبيعة الوضع الأمني في جنوب آسيا والأهمية الجيوسياسية للهند قيوداً على العديد من الدول من أجل فرض إجراءات عقابية معتبرة بعد سلسلة التجارب، وبالنظر لاحتمال نشوب حرب نووية بين الهند وباكستان فقد كانت إستراتيجية العزل والعقاب تحمل العديد من المخاطر، حيث جعلت العديد من العوامل من قبيل الصعود الصيني والقرب الجغرافي للهند من مناطق إستراتيجية كالشرق الأوسط وآسيا الوسطى من الولايات المتحدة مترددة في الإضرار بعلاقاتها مع الهند، وفي هذا الإطار أدان مجلس الأمن التجارب غير أنه لم يفرض عقوبات، واتخذت العديد من الدول إجراءاتها الخاصة لمدة زمنية محدودة.

في 6 يونيو 1998 تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 1172 الذي نص من بين أمور أخرى على أنه ينبغي حث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على "منع تصدير معدات أو مواد أو تكنولوجيا يمكنها بأي طريقة من الطرق مساعدة برامج في الهند أو باكستان خاصة بأسلحة نووية أو بصواريخ بالستية قادرة على إيصال مثل هذه الأسلحة، والذي دعا الدولتين إلى التوقف والتراجع عن برامجهما النووية وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمشاركة في المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية".[7]

وبدأت الولايات المتحدة فرض العقوبات بموجب القوانين الأمريكية مما تسبب في انهيار الأسواق الهندية وتدني مستوى احتياطي المبادلات الخارجية الباكستانية، ومن جهة

أخرى تسببت العقوبات في الإضرار بقطاع الأعمال في الولايات المتحدة كذلك، وبدأ المزارعون الأمريكيون بالضغط على الكونغرس بتأييد من إدارة الرئيس كلينتون لتمرير قانون المساعدات الزراعية في 14 يوليو 1998 والذي رفع القيود عن المساعدات الزراعية للهند وباكستان، وفي اليوم التالي مرر الكونغرس تعديل السيناتور سام براونباك Brownback Amendment وهو جمهوري من ولاية كنساس والذي أعطى الرئيس سلطة رفع العقوبات الاقتصادية لمدة عام واحد.

وفي غضون ذلك بدأت سلسلة من المحادثات الدبلوماسية مع الهند جمعت نائب وزيرة الخارجية الأمريكي ستروب تالبوت Strobe Talbott ووزير الخارجية الهندي جاسوانت سينغ Jaswant Singh بعقد أربع عشرة جولة من الحوار الإستراتيجي حاول فيها تالبوت دفع الهند للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتجميد إنتاجها من المواد الانشطارية والعمل باتجاه تحقيق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وعدم تطوير الصواريخ وتحسين الضوابط على الصادرات النووية وإشراك باكستان في حوار حول كشمير، مصرا على رفض أي مشروع يتعلق بتعديل معاهدة عدم الانتشار لتضم دولاً أخرى ومؤكداً على ضرورة الربط بين رفع العقوبات وانضمام الدولتين إلى معاهدة عدم الانتشار.(8) وقد صرح سينغ بأن الهند سوف لن توقع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا في إطار جدول زمني تتفق فيه الدول النووية على نزع شامل للسلاح النووي.(9)

وبقيت المحادثات تراوح مكانها لكن رجال الأعمال الأمريكيين بدؤوا بالضغط بقوة لرفع بعض العقوبات على الأقل، وفي 15 أكتوبر 1999 مرر الكونغرس تعديل براونباك آخر يعطي للرئيس سلطة رفع كل العقوبات المفروضة بموجب قانون عدم الانتشار الأمريكي على الهند وباكستان، فضلاً عن ذلك فقد أعطى سلطة رفع العقوبات لتعديلات سيمنغتون وبريسلر على باكستان.(10) وقد مارس الرئيس كلينتون هذه السلطة في الشهر التالي ولسنوات متتابعة سمحت للهند وباكستان بالحصول على قروض وإعانات المؤسسات المالية الدولية ولباكستان الحصول على بعض المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة، بينما أبقت على الحصار على التكنولوجيا والمواد النووية.

أمـا فيمـا يتعلـق بـالموقف الصـيني مـن التجـارب فـرغم أن الصـين سـاعدت في بنـاء القـدرات النوويـة الباكسـتانية فقـد أعلنـت القـرار الـذي تبنـاه مجلـس الأمـن والـذي نـص على أنه "بالرغم مـن التجـارب النوويـة الهنديـة لا تتمتـع لا الهنـد ولا باكسـتان بوضـع الدولـة النوويـة بموجـب معاهـدة عـدم الانتشـار النـووي"، [11] وتجـدر الإشـارة إلى أن الموقـف الصيني قـد تطـابق مـع مسـؤولياتها كعضـو دائم بمجلس الأمن حيث ترى نفسـها مسـؤولة علـى النظـام الـدولي الموجـود وتحـاول قـدر الإمكان إبقاءه نادياً صغيراً.

فضلاً عن ذلك فقد تأكد ذلك الموقف في معارضـة سلسـلة المفاوضـات الـتي بـدأتها الولايـات المتحـدة مـع الهنـد بعـد التجـارب باعتبـار أن تمسـك الهنـد بـرادع الحـد الأدنـى يتعارض بشدة مـع قـرار مجلـس الأمـن 1172، وكـذلك رأت الصـين بـأن التجـارب النوويـة وجهـت ضـربة لجهـود عـدم الانتشـار العالميـة منـذ الحـرب البـاردة ولجهـود القـوى الرئيسـة الضـرورية لوقـف هـذا المنزلـق. وقـد بـدأت العلاقـات الصـينية- الهنديـة تتحسـن منـذ إبريـل 1999 رغـم أن الصـين لم تغير موقفهـا بشـأن الوضـع النـووي الجديـد في شـبه القـارة الهنديـة بعـد التجـارب والمتمثـل في ضـرورة تطبيـق قـرار مجلـس الأمـن 1172 الـذي نـادى بنزع أسلحة الهند وباكستان النووية.

ومـن هنـا اتجهـت الصـين في انتقـاد السياسة الهندية في شبه القارة على اعتبارها سياسـات "هيمنـة" مطالبـة منهـا التخلـي عـن أسـلحتها النوويـة والانضـمام لمعاهـدة عـدم الانتشـار النـووي كدولـة غـير نوويـة، ومـن الجـدير بالـذكر أن الصـين كانـت تنظـر لمعاهـدة الحظـر الجزئـي للتجـارب النوويـة ولمعاهدة عدم الانتشار كأدوات في يد القـوى العظمى للحفـاظ علـى الهيمنـة قبـل انضـمامها للمعاهـدة في بدايـة التسـعينيات مـع نهايـة الحـرب البـاردة، [12] لكنهـا بعـد ذلـك الحـين عملـت علـى تأييـد معاهـدة الحظـر الشـامل للتجـارب النوويـة ولعبـت دوراً مهمـا في إدراج مادة في المعاهدة تنص على ضـرورة توقيـع 44 دولة من بينها الهند حتى تتمكن المعاهدة من الدخول حيز التنفيذ، لكـن الهند نظرت لهذه المـادة علـى أنهـا محاولـة متعمـدة مـن الصـين لإرغامها على قبـول معاهـدة الحظـر الشـامل للتجارب النووية حتى في تعارضها مـع اتفاقيـة فيينا لقانون المعاهدات.[13]

لقـد أصـبحت الصـين قـوة نوويـة معترفـا بهـا، فلـيس إذن مـن مصـلحتها رؤيـة الهنـد كقوة صـاعدة تمتلك الأسـلحة النوويـة وتبلـغ

مرتبة استهداف المدن الصينية الرئيسة، ولذلك كانت الصين من أشد منتقدي السلوك النووي الهندي حتى وإن كانت جزئيا مسؤولة عن ذلك السلوك من خلال بنائها النووي منذ عام 1964 ونشر صواريخها في التبت واستمرار تأييدها لبرامج باكستان النووية والصاروخية.

فضلاً عن ذلك فقد أعطى الارتباط العميق لإدارة الرئيس كلينتون مع الصين إشارة قوية للهند ببناء تحالف إستراتيجي تشارك فيه عدوتها الإقليمية والقوة المهيمنة، وقد استاءت الهند من التساهل الأمريكي بخصوص المساعدات الصينية لباكستان، حيث جاءت المحاولات الأمريكية لإدماج الصين في النسق الدولي مع الرغبة في تجنب حرب باردة أخرى، ولكن من وجهة نظر الهند فإن أي تحالف تشارك فيه الصين والولايات المتحدة سوف يؤثر بحدة على ميزان القوى في المنطقة، ومثل هذا التحول بإمكانه أن يؤثر عكسيا على الحسابات الأمنية الهندية، وهذا مرة أخرى يؤكد بأن التغيرات النسقية التي تتضمن العلاقات بين القوى الكبرى تؤثر على خيارات القوى الصاعدة وكذلك القوى المتوسطة التي لا تربطها علاقات صداقة مع القوى الكبرى.

لقد كانت الهند حساسة جدا للصعود الصيني وبدأت تنظر لهذه الأخيرة كأول تهديد لها في القرن الواحد والعشرين، وهو وفق المحلل العسكري الهندي سوبراهمانيام Subrahmanyam ليس تهديداً مباشراً بل هو تهديد غير مباشر:

"تتأثر الهند كدولة مجاورة للصين بالانتقال المحتوم غير المستقر المرافق لصعود الصين كقوة عالمية في القرن الواحد والعشرين، ويكون رأي سون تسو- أحسن نصر هو الذي تحققه من دون الدخول في حرب- هو ما تتبعه القيادة الصينية تجاه الهند، فإذا أمكن للصين نقل التكنولوجيا النووية والصاروخية لباكستان فلن تكون بحاجة لطرح تهديد للهند، وبإمكان الصين أن تستمر في علاقات الصداقة مع الهند وفي نفس الوقت تحصرها في مواجهة نووية مع باكستان، وبإمكانها كذلك تصنيف كل من الهند وباكستان في نفس المرتبة من القوى الإقليمية ولكن ليس في نفس مرتبتها كلاعب عالمي... تطمح الصين لتعويض الولايات المتحدة كقوة مهيمنة متفوقة في آسيا، ومن هذه الزاوية تنظر للهند كلاعب إقليمي يجب أن يوازن القوة الباكستانية، وهذا يعد تحديا صينيا معقداً جدا بالنسبة

للهنـد ولـيس مجـرد تهديـد عسـكري محض". [14]

وبالتـالي تنظـر نيـودلهي للتهديـد الصـيني في طبيعتـه الإقليميـة والدوليـة، أمـا في معنـاه الإقليمـي فـإن مـا يقلـق الهنـد هـو الـتغير في ميـزان القـوة في آسـيا لصـالح الصـين، بينمـا تنظـر الهنـد للصـين كقـوة تسـعى للحـاق بهـا وكتهديد مفترض وحقيقي تنظـر الصـين إلى الهنـد كقـوة متحديـة يمكـن احتواؤهـا مـن خـلال التحـالف مـع عـدوتها الإقليميـة باكستان، وقد زاد اعتراف الولايات المتحدة بـدور الصـين في عـدم الانتشـار النـووي في جنوب آسيا من مخاوف الهنـد الأمنية باعتبار أنها تنظر للسياسة الخارجية الصينية كجزء من المشكلة وليس من الحل.

على افتراض أن نـزع سـلاح الهنـد النـووي غـير واقعـي باعتبـار هشاشـة الوضـع الجيوسياسـي. فقـد حـددت الصـين والولايـات المتحدة أهدافاً قصيرة الأجل تمثلت في احتواء قـدرات الهنـد النوويـة، وقـد حاولـت الـدولتان ترقيـة ضـبط الـنفس الإسـتراتيجي في منطقـة جنـوب آسـيا، وعمومـاً لم تكـن التنديـدات الدوليـة بالتجـارب صـادقة، حيـث كـان علـى الولايات المتحـدة والصـين العمـل علـى منـع أي إدراك بأن الهند سـوف تكـافئ عـن قرارهـا، وهـذا قـد اسـتفز سياسـتي الصـين والولايـات المتحدة للاستمرار في نفي الاعـتراف الرسمـي بالهنـد كدولـة نوويـة والاسـتمرار في دعوتهـا للتخلـي عـن طموحاتهـا النوويـة والانضـمام لمعاهـدة عـدم الانتشـار كدولـة غـير نوويـة، لكـن كـان هنـاك دافـع واضـح مـن المكانـة والقوميـة وراء التجـارب الهنديـة، وكانـت الصـين والولايـات المتحـدة تـأملان في حرمـان الهند من هذه المكاسب، [15] ورغـم أنـه لـيس واضـحاً بدقـة تـأثيرات التجـارب علـى سـعي الهنـد للحصـول علـى مقعـد دائـم في مجلـس الأمـن ولكـن مـا يجـب الاعـتراف بـه هـو أن التهديـد الصـيني للهنـد لا زال قائمـاً، ومـن جهتها تحتفظ الصين بأسلحتها النووية جزئيا بسـبب الترسـانات النوويـة للـدول الكـبرى، وبالتـالي حتـى مـن دون اعـتراف رسمـي فقـد كانت مكانة الهند النووية مرسخة بقوة في إطار الـردع النـووي العـالمي وخاصـة في موقـف الهنـد الـذي يـربط بـين نـزع سـلاحها والتطـور العام في نزع السـلاح العالمي.

مثلـت التجـارب النوويـة في جنـوب آسـيا العديـد مـن المفارقـات، فـأولاً سـارت تلـك التجـارب في الاتجـاه المعـاكس للاتجـاه الـرئيس لعـدم الانتشـار النـووي حيـث أصـبح نظـام عـدم الانتشـار النـووي أقـوى بعـد نهايـة

الحرب الباردة بانضمام العديد من الدول لمعاهدة عدم الانتشار النووي، ومن بين أهم الأمثلة على ذلك البرازيل والأرجنتين وجنوب إفريقيا وأوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا، وهذه الدول الثلاث الأخيرة ورثت أسلحة نووية جراء تفكك الاتحاد السوفييتي، وثانياً أعطى النسق الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة للولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية قوة أكبر لمنع الانتشار من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية، وثالثاً من المرجح أن تكون الدول حساسة للآثار العكسية للعزلة الدولية على اقتصادياتها وبالتالي من المرجح أن تتجنب السياسات النووية الاستفزازية،[16] لكن رغم ذلك فقد سارت الهند في الاتجاه المعاكس.

تركز معظم التفسيرات للسلوك النووي لدولتي جنوب آسيا على عوامل مرتبطة بالعداءات الإقليمية للهند مع كل من باكستان والصين وعلى السياسات الداخلية والاستعدادات الشخصية لصناع القرار، لكن من المهم الاعتراف بوضع الهند الفريد بين الدول في النظام الدولي الحالي، حيث يمثل سلوكها السلوك الكلاسيكي لقوة صاعدة رئيسة وجدت القوى السابقة تسعى لعرقلة دخول أي دولة جديدة لاحتلال موقع لها في التراتبية الدولية. ففي الماضي أبرمت القوى العظمى معاهدات نزع سلاح جائرة بنية وقف صعود دولة متحدية، وفي هذا الإطار تعد معاهدات ضبط التسلح البحري في فترة ما بين الحربين بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان بهدف الحفاظ على تخلف اليابان مثالاً على ذلك، وقد نظرت اليابان لتلك المعاهدات كجور فادح وبدأت في انتهاك أول معاهدة حتى قبل أن يجف حبرها، وفي الوقت الحالي تقوم الدول النووية بجهود مماثلة لاحتواء الهند وإبقائها في صف القوى الوسطى الحالية.

تبدو الهند من بين الدول النامية الدولة الوحيدة التي تعمل من أجل بلوغ مكانة القوة الرئيسة في القرن الواحد والعشرين وذلك من خلال قوتها البشرية والنووية والصاروخية حيث تعد متطورة جداً في هذا المجال، فضلاً عن جيشها المتطور وريادتها في تكنولوجيا الفضاء وقوتها الاقتصادية التي تنمو بسرعة، فبناءً على تقديرات البنك العالمي المرتكزة على التكافؤ في القدرة الشرائية يصنف الاقتصاد الهندي في المرتبة الخامسة عالميا.[17] لا يعني هذا أنه لا يرافق هذه الإنجازات مشاكل مثل الفقر والبنية

الضعيفة والانقسامات الداخلية، ولكن من وجهة نظر الهند حينما حققت الصين تفوقها كقوة رئيسة كبرى كانت تشبه الهند في المؤشرات الاقتصادية للتنمية، وروسيا اليوم فاعل ضعيف اقتصادياً كذلك، لهذه الأسباب ترى النخبة الهندية ضرورة إسقاط القوة الاقتصادية مقارنة بالقوة العسكرية، وبالتالي تعتقد تلك النخبة بأنه حتى مع تحقيق القوة الاقتصادية من دون الموارد العسكرية بما فيها القوة النووية فإن مطالبتها بنزع السلاح النووي لن تؤخذ بجدية من قبل القوى النووية الموجودة، ولن يكون لها قدم راسخة في تراتبية القوة العالمية.(18)

تبرز ردود الكونغرس وإدارة الرئيس كلينتون عام 1998 و1999 أن بإمكان الولايات المتحدة أن تبدي مرونة تجاه بعض العقوبات حتى وإن تعلق الأمر بحقائق الانتشار النووي مثل التفجيرات النووية، وقد كان لتلك العقوبات تأثير هامشي على الاقتصاد الهندي،(19) وفي نفس الوقت لم تؤد التجارب إلى انهيار نظام عدم الانتشار النووي ولكن كان لها تأثير على نحو آخر، فقد وضعت طابع الديمومة على برامج الهند وباكستان النووية بسبب أنه لم تتخل أي دولة عن تجاربها النووية بعد إجراء تجارب علنية، حيث كانت التجارب تعني أنه لا يمكن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي من دون تعديلها وهي عملية معقدة بل مستحيلة سياسياً، ولم يكن الوقت ملائماً بوضوح بالنسبة للولايات المتحدة بعد التجارب مباشرة لإرسال إشارة على أن سياسة نووية جديدة تجاه الهند كانت قيد الاعتبار تتضمن العناصر التالية:

أولاً: استخلص الباحثون حول المذهب الهندي بأن صناع القرار في الهند ينظرون للأسلحة النووية كرادع محض أكثر من كونه أداة حرب، مما يعني أن قوة نووية صغيرة ستكون كافية لحماية الهند من الابتزاز النووي من قبل باكستان والصين، وبالتالي حينما تحقق التكافؤ في المكانة مع منافسيها النوويين وخصوصاً مع الصين بإمكانها حينها تأييد حظر التجارب ووقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية طالما أن الصين وباكستان سوف تفعل بالمثل، فضلاً عن ذلك لن يهمها بعد ذلك إبقاء برنامجها النووي دون ضمانات.

ثانياً: بخلاف باكستان فليس هناك أي إدراك في الولايات المتحدة على اعتبار أن الأسلحة النووية الهندية تشكل تهديداً وطنياً أمنياً لها.

ثالثـاً: هنـاك مصـالح متبادلـة تنمـو بـين الولايـات المتحـدة والهنـد بخصـوص الأمـن الدولي والعلاقات الاقتصادية.

رابعاً: بخلاف الاتحاد السوفييتي خلال الحـرب البـاردة لـيس هنـاك تعزيـز مسـتمر للكراهيـة تجـاه الهنـد في أوسـاط الشـعب الأمريكـي عمومـاً بسـبب انتهاكـات الهنـد النووية الماضية، وليس هناك سجل لاستدامة الحصار لفترة غير محدودة بدون تهديد أمني وطني واضح ومستمر.

خامساً: القوة المتنامية للجالية الهندية في الولايات المتحدة هـي حـافز قـوي للسياسـيين للنظر بإيجابية لصالح اتفـاق نـووي هنـدي-أمريكـي.

ورغـم أنـه لا يمكـن اعتبـار هـذه النقـاط كافيـة بالنسـبة للهنـد مـن أجـل قبولهـا في معاهـدة عـدم الانتشـار النـووي كدولـة نووية فإنه يمكـن قبول وضـع بـديل يعترف ببرنـامج الهنـد النـووي وفي نفـس الوقـت يتطلـب بعـض معـايير عـدم الانتشـار المقبولـة مـن قبـل الـدول النوويـة ولكـن مـع صـرامة أكثـر علـى الضـمانات مـن أجـل تلقـي الهنـد التجـارة النوويـة، فـإذا قبلـت الهنـد معاهـدة الحظـر الشـامل للتجارب النووية ومعاهـدة وقـف إنتـاج المـواد الانشـطارية ووضـعت برنـامجها تحـت الضـمانات بعـد تحقيـق رادع الحـد الأدنـى الموثوق به فإن تحسين العلاقات الثنائية وقوة السياسـات الداخليـة الأمريكيـة سـتدفع التجـارة النوويـة مـع الهنـد إلى حـد القبـول السياسـي، وبالتـالي فقـد كانـت العلاقـات النووية مـع الهنـد مسـألة وقـت فقـط، لكـن تعتقد القلة من المحللين فقـط بـأن ذلـك كـان ممكناً حتى قبل الانتخابات الأمريكية لعام 2000، ولكـن تحقيـق هـذا الاتفـاق في مثـل ذلـك الوقـت المبكـر شـكل صـعوبات علـى كـل الجوانـب وخصوصـاً مـع سـجل الهنـد لكراهيــة معــايير عــدم الانتشــار العالميــة وانعــدام الأمــن الحــالي والشــكوك حــول جماعات الضغط النووي.

الاتفـــاق النـــووي الأمريكـــي-الهنـــدي ومستقبل نظام عدم الانتشار النووي:

حينمـا وصـلت إدارة بـوش إلى السـلطة قـررت تـبني مقاربـة جديـدة مـع الهنـد،[20] وذلك راجع لإخفاق سياسة الولايات المتحدة الماضية والهادفة لوقف برنـامج الهنـد النـووي والتراجـــع عنـــه فضـــلاً عـــن الخصـــائص الإيديولوجيـــة لـــلإدارة الجديـــدة ولـــبعض المـوظفين المحـوريين في السياسـة الخارجيـة والإسـتراتيجية، وكمـا كـان واضـحاً فقـد كـان لإدارة بـوش كراهيـة تجـاه مؤسسـات

ضبط التسلح متعددة الأطراف، كما شكك العديد من مستشاريه في معاهدات ضبط التسلح ومعاهدة عدم الانتشار، وقد انعكس هذا في المناصب المحورية لمجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية والتي كان ينظر هؤلاء الأشخاص إلى الهيمنة والقوة الأمريكية الخارقة كشرط أساسي لعالم أكثر أمناً، ولم تكن الولايات المتحدة تنظر لأسلحة الهند النووية على أنها تشكل تهديداً مباشراً، فضلاً عن ذلك فقد تقاربت مواقفهما السلبية تجاه بعض معاهدات عدم الانتشار مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

لقد حمل بعض موظفي الإدارة الأمريكية نظرة عدائية تجاه الصين بسبب نظامها الاقتصادي والسياسي وقدرتها المتنامية لتحدي النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا- الباسيفيك، ورغم تاريخ الهند في قيادة دول عدم الانحياز وعلاقاتها الحميمة مع الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة فقد اقترح البعض أن تلعب الهند دور ثقل موازن أمام توسع النفوذ الإقليمي الصيني،[21] وهذا لا يتطلب بأن تتخلى الهند عن أسلحتها النووية بل أن ينمو ذلك البرنامج ليشكل رمزاً كبيراً لقوتها ومكانتها في المنطقة ورادعاً أكبر أمام التهديد الصيني، وقد كانت المساعدات الأمريكية لبرنامج الهند النووي المدني ذات معنى من هذه الزاوية بسبب أنها سوف تسمح للهند بالاحتفاظ بمواردها الداخلية المحدودة من اليورانيوم لإنتاج أسلحة نووية أكثر،[22] وهذا سوف يسمح للولايات المتحدة بالادعاء أنه لن ينتج أي انتهاك لالتزاماتها بمعاهدة عدم الانتشار النووي عن المساعدات الأمريكية لبرنامج الهند النووي المدني، ولكن يمكن الاعتراض على هذا المطلب إذا كانت نتيجة المساعدات الأمريكية إنتاج الهند أكثر وأسرع للأسلحة النووية.

فضلاً عن ذلك فإن التحرك باتجاه شراكة نووية أمريكية- هندية جرى تأكيده من خلال التجربة المباشرة للدولتين اللتين عانتا من الهجمات الإرهابية، وبالتالي فقد كانت هناك مصلحة مشتركة في ضمان ألا تقع الأسلحة النووية في أيدي الجماعات الإرهابية، فضلاً عن الحاجة للاتصال النووي بين الدولتين بهدف احتضان مقاربات مشتركة لضبط الصادرات النووية ومبادرات عدم الانتشار ذات الصلة. لقد كانت هناك مكاسب سياسية داخلية لإدارة الرئيس بوش في اتفاق نووي مع الهند، فقد

جرى تمويل الحملة الانتخابية من قبل قطاعات الطاقة النووية والدفاع وقطاعات أخرى سوف تستفيد من التجارة النووية مع الهند،[23] وسوف تسمح إستراتيجية شراكة مع الهند بإحياء سوق الصادرات النووية الأمريكية وبيع أنظمة الأسلحة الغالية التي سوف تجلب ملايير الدولارات لبعض مؤيدي الإدارة الرئيسيين.[24]

وبهدف تحقيق سياسة الهند الجديدة كان على إدارة الرئيس بوش الفصل بين الهند وباكستان في تحقيق أهدافها الإستراتيجية في آسيا، لقد كانت باكستان مهمة في تقديم أساس العمليات الأمريكية ضد القاعدة والطالبان في أفغانستان، ولكن سجلها النووي ألغى أي احتمال لتعاون نووي ما عدا المساعدة في حماية أسلحتها النووية من التعرض للسرقة والاستعمال من قبل الإرهابيين، فضلاً عن ذلك فقد تعني علاقات الصداقة الباكستانية مع الصين أنها ليست ضرورية في أي سياسة أمريكية تجاه احتواء أو تطويق النفوذ الصيني في المنطقة.

وفي سنة 2001 كثفت الهند والولايات المتحدة مفاوضاتهما الثنائية في العديد من المجالات السياسية، وبلغ هذا الأمر ذروته بإعلان مبادرة "الخطوات التالية في الشراكة الإستراتيجية "Next Steps in Strategic Partnership (NSSP) في يناير 2004، وهي مبادرة التزمت فيها الدولتان بتعاون أمتن في أربعة مجالات: الطاقة النووية المدنية وبرامج الفضاء المدنية وتجارة التكنولوجيا العالية والدفاع الصاروخي، وقد تم إنجاز برنامج الخطوات التالية في 18 يوليو 2005 عندما أصدر الرئيس بوش ورئيس الوزراء سينغ بياناً مشتركاً جاء فيه أن "الخطوات التالية" وفرت الأساس لتوسيع أنشطتهما الثنائية والتجارة في أنظمة الفضاء والطاقة النووية المدنية الآن بما يتوافق مع التزاماتهما في "مبادرة التعاون النووي المدني". إن الاتفاق ببساطة هو تجديد التعاون النووي مع الهند مع ما يحمله من تحول رئيس في سياسة الولايات المتحدة تجاه الهند من العزلة إلى الارتباط، ويمكن مقارنة محتواه بأهداف عدم الانتشار لتسليط الضوء على الاتجاه المستقبلي لنظام عدم الانتشار النووي.

يتضمن الاتفاق النووي بناء شراكة بين الهند والولايات المتحدة لترقية الديمقراطية والاستقرار والازدهار والسلم عبر العالم، تكون أحد قطاعات الشراكة في مجال التعاون حول الطاقة النووية السلمية والتي أتمت تفاصيله خلال زيارة الرئيس بوش

لنيودلهي في 2 مارس 2006، حيث تعمل الولايات المتحدة لتحقيق التعاون النووي مع الهند وتسعى لموافقة الكونغرس من أجل تعديل السياسات والقوانين للسماح بهذا التعاون، وتعمل مع الدول الصديقة والحليفة لتعديل الأنظمة الدولية للسماح بتعاون وتجارة نووية مع الهند. إن توقيع الرئيس الأميركي على قانون هنري هايد Henry Hyde Act في ديسمبر 2006 بعد مناقشات مستفيضة ومضنية في الكونغرس الأميركي من أجل إدخال تعديلات على قانون الطاقة الذرية الأميركي لعام 1954 تسمح بجعل هذه "الصفقة" ممكنة، يعتبر خطوة كبيرة على طريق تفعليها في الواقع العملي.

هذه الصفقة تعني من حيث الجوهر تمكين الهند وهي الدولة غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار من الدخول في علاقات تجارة اليورانيوم الدولية المدنية مع الولايات المتحدة الأميركية والدول الأخرى الراغبة في ذلك فيما يتعلق بالوقود والتكنولوجيات والمشروعات النووية، وسيتعين على الهند أن تصنف حسب خيارها مفاعلاتها النووية بين مدنية وإستراتيجية مع تأكيد الفصل بينهما، وستخضع المفاعلات النووية السلمية وحدها فقط لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وللتجارة الدولية، بينما ستبقى المفاعلات الإستراتيجية خارج النطاقين. بعد تطبيق الهند لشروط اتفاقية مع أميركا تحدد بموجبها الهند الفصل بين صنفي المفاعلات المدنية والإستراتيجية سيقوم الكونجرس الأميركي بتعديل بعض الشروط التي تعترض عليها الهند في قانون هنري هايد، ثم توقع الهند اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتفتيش على المفاعلات النووية المدنية، وسيرفع هذا المشروع لمجموعة الموردين النوويين والتي لا تتعامل حتى الآن نوويا مع الهند كونها غير منضمة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ثم تعود كامل حزمة الاتفاقية إلى غرفتي الكونجرس الأميركي للمصادقة النهائية، بعدها سيضع الرئيس الأميركي توقيعه لتدخل الصفقة حيز التنفيذ، وبعكس ذلك لا يحتاج الجانب الهندي إلى أي تصديق نهائي من جانب البرلمان.

وهذا يعني أن تتحمل الهند نفس المسؤوليات والممارسات وتكتسب نفس المكاسب والامتيازات التي تتمتع بها الدول النووية الرائدة ذات التكنولوجيا المتقدمة مثل الولايات المتحدة، وقد تضمن هذا الأمر التزاماً خاصا لتحديد وفصل المنشآت النووية

العسكرية والمدنية وإعلان منشآتها النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ووضعها تحت ضماناتها وتوقيع البروتوكول الإضافي الخاص بتلك المنشآت النووية،[25] وهذا هو بدقة الترتيب الذي تحظى به الدول النووية الخمس مع الوكالة الدولية للطاقة النووية وبالتالي دفع الهند أكثر نحو نفس المكانة المعترف بها، وقد اختارت الولايات المتحدة حل أول تحد بإدماج الهند النووية وفك غموض علاقات الهند مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال الاعتراف بالهند كدولة نووية. ووافقت الهند من جهتها على تنفيذ توجيهات نظام ضبط صادرات تكنولوجيا الصواريخ ومجموعة الموردين النوويين وخصوصاً باعتبار معارضة الهند التاريخية لتلك الميكانيزمات،[26] مقابل رفع قيود مجموعة الموردين النوويين عليها.

أما فيما يتعلق بالموقف الصيني من الاتفاق النووي الأمريكي- الهندي فتبرز معارضتها لبنود الاتفاق كمصدر للتوتر في علاقاتها مع الهند، ومثلما عملت الصين على عرقلة طلب الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن أطلقت هجوماً دبلوماسيا لكبح أي تغيير في توجيهات مجموعة الموردين النوويين لتكييف الهند في مجال التكنولوجيا المزدوجة، وتأتي المعارضة الصينية للاتفاق النووي في تعارض مطلق مع التأييد الروسي والفرنسي والأسترالي والبريطاني والكندي وكذلك مع تأييد الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد طفا اختلاف عميق بين الولايات المتحدة والصين حول جدوى الاتفاق النووي الأمريكي- الهندي لمارس 2006، إذ ترى أمريكا أن الاتفاق خطوة إيجابية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، حيث تعترف الإدارة الأمريكية أن العالم لا يستطيع الاعتماد على النفط فقط وبالتالي فإن تطوير الطاقة النووية السلمية ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل، يدعم الاتفاق التنمية الاقتصادية في الهند دون وضع ضغوط إضافية على التزويد بالنفط العالمي، أما بخصوص المخاوف حول الانتشار النووي ترى الولايات المتحدة أن الاتفاق سوف يضمن أن حوالي 90٪ المنشآت النووية الهندية ستكون تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتختلف الصين مع الولايات المتحدة بهذا الخصوص حيث تتوقع أن يسبب الاتفاق صدمات لمعاهدة عدم الانتشار لأنه لا يترك أي حافز للدول ذات الطموح النووي للتخلي عن برامجها النووية، ومن جهة أخرى يرتبط

الاتفاق بازدواجية المعايير الأمريكية في مجال عدم الانتشار النووي لأنها تعمل على منع إيران وكوريا الشمالية عن تطوير برامجها النووية.

فضلاً عن ذلك فقد عزز الاتفاق النووي الأمريكي- الهندي شعوراً في الصين بأن المصالح الإستراتيجية وليست "العالمية" وراء السياسة الأمريكية بخصوص هذه المسألة القطاعية، وكما أشار العديد من المتخصصين في نزع السلاح وضبط التسلح في حوارات نشرت في سبتمبر 2008 فإن الاتفاق أضعف دعامة مهمة في معاهدة عدم الانتشار النووي وتغاضى عن برنامج الهند النووي، وأظهر أن السياسة النووية الأمريكية انتقائية ومتحيزة، وأظهر أن المعايير المزدوجة في كل مكان فبعض الدول تجرم وتفرض عليها العقوبات من أجل برامجها النووية، والبعض الآخر يعطى له القبول السري وحتى المعلن. ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاث نقاط أساسية في الموقف الصيني، أولها أن الصين أصبحت أكثر قلقاً من الولايات المتحدة منها من الهند حيث أنها لم تعد الدولة الحارسة لمعاهدة عدم الانتشار، وثانيها قد تسعى الصين لاتفاق مماثل مع باكستان، أما ثالثها فيركز على أن الاتفاق يسعى لتغيير التوازن الإستراتيجي في المنطقة ويتسبب أكثر في التنافس والانتشار النووي عالميًّا.

لقد كانت الصين حذرة في الرد على الاتفاق النووي وعبرت عن قلقها بخصوص فعالية نظام عدم الانتشار النووي، واقترحت لاحقاً أنه يجب أن يحقق الاتفاق معايير ذلك النظام، وفي مناسبات عديدة رأت ضرورة عمل المجتمع الدولي بجدية لتعزيز سلطة وفعالية نظام عدم الانتشار الدولي وأن تلعب معاهدة عدم الانتشار دوراً أساسيا في منع انتشار الأسلحة النووية وتسهيل نزع السلاح النووي والاستعمال السلمي للطاقة النووية، ودعت الدول غير الموقعة على المعاهدة للانضمام في أقرب الآجال كدول غير نووية مع تدمير أسلحتها النووية وهكذا ستساهم في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.(27)

يمكن القول بأن هناك مظهرين أساسيين في موقف الصين من الاتفاق النووي الهندي- الأمريكي، فأولاً أنها تريد دفعه لمستوى النقاش الدولي حول عدم الانتشار النووي، وثانيا من خلال تركيزها على نزع السلاح النووي عالمياً فهذا مؤشر على تطور سياستها في مجال عدم الانتشار النووي وترقية نفسها كقوة مسؤولة حول عدم الانتشار، وبصفة

عامة فقد تمثلت الانتقادات الصينية للاتفاق في أشكال عديدة ومختلفة منها أنه اعتراف بوضع الهند كقوة نووية وارتبطت بالمعايير المزدوجة، ورأت أنه بدل استثناء دولة واحدة يجب أن يتبنى نادي لندن مقاربة قائمة على المعايير قصد إعطاء معاملة خاصة.[28] وهكذا زجرت بكين محاولات واشنطن لتعديل توجيهات مجموعة الموردين النوويين لتسهيل التعاون النووي المدني مع الهند وضغطت على أستراليا للحفاظ على حصارها على مبيعات اليورانيوم للهند، وبوضوح لن تقبل الصين مساومة على وضعها كدولة نووية آسيوية وحيدة وكعضو دائم وحيد في مجلس الأمن من آسيا، ولن تساوم من جهة أخرى على تفوقها في منطقة آسيا- الباسيفيك.

لكنها رغم ذلك عادت واقتنعت باتفاق رفع لمجموعة الموردين النوويين للسماح للاتفاق بالدخول حيز التنفيذ في سبتمبر 2008، فضلاً عن ذلك تشير العديد من الحوارات التي نشرت في ديسمبر 2008 إلى أن رفض الصين دعم الاتفاق قد يضعف علاقاتها مع نيودلهي، والأهم من ذلك أن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش وضعت ثقلها في بناء علاقات إستراتيجية مع الدول الديمقراطية في جنوب آسيا لتطويق الصعود الصيني،[29] كما أشار أحد المستجوبين فإنه لا يمكن إيقاف مصلحة الهند في الأسلحة النووية، وأن الهند النووية الصديقة أحسن للصين من عدوة غير نووية.

يشير هذا النوع من الرد إلى أنه مهما كانت المواقف السياسية الصينية في تأييد المعايير فإن حساب المصالح يهم أكثر من القوة المعيارية، وهو ما يحدد التفكير الصيني وجزء كبير من سلوكها بخصوص هذه المسألة الإستراتيجية، وبالتأكيد هناك من يعتقد في صحة المعايير وأن السلوك الصيني والقوانين الداخلية منسجمة معها، ولكن البعض الآخر يعتقد أن المعايير يحددها السلوك الأمريكي وحسابات الصين الإستراتيجية، لقد وضعت الصين دائماً مصلحتها في الحفاظ وتطوير علاقات جيدة مع واشنطن كأولوية وراء مواقفها السياسية، وأن المركزية الأمريكية قللت من التأثيرات المقيدة للمعايير العالمية التي تتنافس فيها المطالب الأمريكية والسلوك الخارجي.

لقد نادت الصين من خلال مواقفها المعبر عنها في الكتاب الأبيض لعام 2005 حول إصلاح الأمم المتحدة المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات فعالة بجدية حقيقية لتعزيز عالمية معاهدة عدم الانتشار، ونادى بعض

المتخصصين الصينيين في ضبط التسلح بقواعد صارمة ضد نقل التكنولوجيا النووية العسكرية، ومع ذلك تبقى الصين تنتظر الفعل الأمريكي، وهذا يشير إلى أنها تبقى متلقية للمعايير أكثر منها صانعة لتلك المعايير، وهو موقف سوف يتجه لإضعاف القوة المعيارية في صياغة السلوك الصيني، مع مجيء إدارة أوباما سوف ينخفض الصراع بين المعايير والخيارات الأمريكية مما يساعد على حل بعض المآزق السياسية الصينية وتقديم الفرص لها للعمل مع الولايات المتحدة والدول الأخرى لدفع المقترحات الموجهة نحو تعزيز المعايير.

عزز الاتفاق النووي نظام عدم الانتشار النووي من وجهة نظر الولايات المتحدة عبر قبول الهند الرمزي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة الموردين النوويين ونظام ضبط تكنولوجيا الصواريخ، بينما أضعف النظام من وجهة نظر الصين عبر رفض الهند الرمزي التوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي، وقد حل الاتفاق بعض التوترات المحيطة بوضع الهند خارج معاهدة عدم الانتشار النووي وعزز من القيمة الأخلاقية للنظام بجلب الهند داخل النظام كدولة رائدة في حركة عدم الانحياز، وبالتالي يكمن الاختلاف الأمريكي- الصيني بخصوص إدماج الهند في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي في الأهمية الرمزية التي توليها كل واحدة منهما لمعاهدة عدم الانتشار في مقابل الميكانيزمات الأخرى.

يشير الاتفاق النووي الأمريكي- الهندي بوضوح أكثر بأن واشنطن لا تعارض امتلاك بعض الدول للأسلحة النووية بما فيها تلك الدول خارج معاهدة عدم الانتشار، وفي هذا الخصوص طرح كينيث ولتز فكرة بأن عالما بقوى نووية أكثر سوف يعمل على تعزيز الاستقرار الإقليمي وتخفيض احتمالات الحروب بل وجعلها أصعب، رغم صعوبة الجزم بتأثر مؤيدي إعادة صياغة السياسة الأمريكية تجاه الهند بآراء هذا الأخير.

الهوامش:

---

(1) يعتبر كتاب القنبلة النووية الهندية لمؤلفه جورج بركوفيتش دراسة تاريخية قيمة وشاملة تناول فيها بالتحليل كيفية تعاطي أكبر ديمقراطية في العالم مع الرغبة في امتلاك القنبلة النووية من خلال إثارة مسائل ثقافية وقيمية تتعلق بالإرث الاستعماري أثرت على ثقافتها الإستراتيجية، وتناولت فصول الكتاب اعترافات تاريخية واستجوابات مع علماء وقادة عسكريين ودبلوماسيين وسياسيين هنود وأمريكيين. انظر:

George Perkovich, *India's Nuclear Bomb: the Impact on Global Proliferation* (Berkley and Los Angeles California: University of California press, 1999), pp.16-21.

(2)Dana R. Dillon and Baker Spring, "Nuclear India and the Non-Proliferation Treaty", *Backgrounder*, No. 1935(May 18, 2006), http://www.heritage.org/research/abm/missiledefense/bg1935.cfm

(3)Perkovich, *Op. Cit.*, p. 30.

(4)Richard Bruneau, "Engaging a Nuclear India: Punishment, Reward, and the Politics of Non-Proliferation", www.princeton.edu /~jpia/.../JPIA%2006_1%20chapter%20copy%202.pdf p. 30.

(5)*Idem.*

(6)Jaswant Singh, "For India, Disarmament or Equal Security", *International Herald Tribune*, (August 5, 1998).

http://www.indianembassy.org/pic/js/jaswant(iht).htm.

(7)UN Security Council Resolution 1172, June 6, 1998, http://www.un.org/ Docs/ scres/1998/sres1172.htm.

(8)Strobe Talbott, "Dealing with the Bomb in South Asia", *Foreign Affairs*, Vol. 78, No. 2 (March/April 1999), p.119.

(9)Sumit Ganguly, "Giving India a Pass", *Foreign Affairs*, (August 17, 2005), http://www.foreignaffairs.org/20050817faupdate84577/sumit-ganguly/giving-india-a-pass.html.

(10)Robert M. Hathaway, "Confrontation and Retreat: The U.S. Congress and the South Asian Nuclear Tests," *Arms Control Today*, Vol. 30 (January/February 2000), http://www.armscontrol.org/act/2000_01-02/rhjf00.asp_.

(11)UN Security Council Resolution 1172, June 6, 1998.

(12)انظر:

Mingquan Zhu, "The Evolution of China's Nonproliferation Policy", *The Nonproliferation Review*, (Winter 1997), pp. 40-48.

(13)Singh, "Against Nuclear Apartheid ", *Foreign Affairs*, Vol. 77 (September/October 1998), p. 46.

(14)K. Subrahmanyam, "Understanding China: Sun Tzu and Shakti," *The Times of India*, June 5, 1998, p. 7. Quoted in T. V. Paul, "Chinese-Pakistani Nuclear/Missile Ties and the Balance of Power", *The Nonproliferation Review* (Summer 2003), p.9.

(15)Bruneau, *Op. Cit.*, p.35.

(16)Paul, "The Systemic Bases of India's Challenge to the Global Nuclear Order", *The Nonproliferation Review* (Fall 1998), p.1.

(17)World Bank, *World Development Report* (New York: Oxford University Press, 1996), p. 188.

(18)Singh, *Op. Cit.*, pp. 41-52.

(19)Daniel Morrow and Michael Carriere, "The Economic Impacts of the Glenn Amendment: Lessons from India and Pakistan," in Joseph Cirincione (ed.), *Repairing the Regime: Preventing the Spread of Nuclear Weapons* (New York: Routledge, 2000), pp.156-163.

(20)Ashley J. Tellis, "India as a New Global Power: An Action Agenda for the United States", *Carnegie Endowment Report* (July 2005), http://www.carnegieendowment.org/files/ CEIP_India_strategy_2006.FINAL. pdf_.

(21)Condoleezza Rice, "Campaign 2000: Promoting the National Interest", *Foreign Affairs*, Vol. 79 (January/February 2000), http://www.foreignaffairs.org/20000101fae ssay5/condoleezza-rice/campaign-2000-promoting-the-national-interest.html_.

(22)Subrahmanyam, "India and the Nuclear Deal", *Times of India* (December 12, 2005), http://www.timesofindia.indiatimes.com/ar ticleshow/1327306.cms_

(23)William Hartung and Michelle Ciarrocca, "The Ties that Bind: Arms Industry Influence in the Bush Administration and Beyond", *World Policy Institute*, October 2004, http://www.worldpolicy.org/projects/arms /reports/TiesThatBind.html_.

(24)Sharad Joshi, "Commercial Motivations Add Impetus to Indo-U.S. Nuclear Agreement", *WMD Insights*, Issue 15, (May 2007), pp. 31_40, http://www.wmdinsights.com/PDF/WMD Insights_May07Issue.pdf_.

(25)Sharon Squassoni, *U.S. Nuclear Cooperation with India: Issues for Congress*, Congressional Research Service Report for Congress RL33016. (July 29, 2005).

(26)*Idem.*

(27)Jagannath Panda, "China's Posture on the Indo-US nuclear Deal" (October 10, 2007), http://www.idsa.in/publications/stratcomm ents/JagannathPanda101007.htm

(28)*Idem.*

(29)Mohan Malik, "China Responds to the U.S.-India Nuclear Deal", http://www.jamestown.org/programs/chin abrief/single.